الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

٤٢/ص.م/ ٧٤

١٩١٤٨

١٢ ايار ٢٠٢٣

لابلاغ القائمقامين
جانب محافظة مدينة بيروت
جانب محافظة جبل لبنان
جانب محافظة لبنان الشمالي
جانب محافظة لبنان الجنوبي
جانب محافظة بعلبك الهرمل
جانب محافظة البقاع
جانب محافظة النبطية
جانب محافظة عكار

عطفاً على تعميمنا رقم ٤٢/ص. م تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢ المرفق نسخة عنه ربطاً،

واستناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم /١/ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ المرفق نسخة عنه ربطاً،

وحرصاً على المصلحة الوطنية العليا،

لذلك

يُطلب اليكم التعميم على البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات والتي يتواجد فيها نازحون سوريون، التقيد بما يلي:

- الافادة الفورية عن اي تحركات وتجمعات مشبوهة تتعلق بالنازحين السوريين، لاسيما لناحية تهريبهم ضمن نطاقها.
- اجراء مسح فوري للنازحين السوريين القاطنين في النطاق البلدي وتكوين قاعدة بيانات عنهم.
- ازالة التعديات والمخالفات كافةً على البنى التحتية (من كهرباء، ماء، صرف صحي، ...) الموجودة في اماكن اقامة النازحين، كما والتشدد بتطبيق قانون السير.
- التشدد في قمع المخالفات المتعلقة بالمحلات التي تُستثمر ضمن النطاق البلدي من قبل سوريين دون حيازة التراخيص اللازمة، والعمل على اقفالها فوراً واحالة المخالفين على القضاء المختص.
- الطلب من الجمعيات كافة، لاسيما الاجنبية منها وجوب التنسيق مع الوزارات والادارات والاجهزة العسكرية والامنية تحت طائلة سحب العلم والخبر منها، وذلك بناءً على تقارير تُرفع لهذه الغاية من قبل الادارات والاجهزة المعنية، لاسيما من قبل المديرية العامة للامن العام.

وزير الداخلية والبلديات

بسام مولوي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

تبلغ نسخة لجانب:
- الامانة العامة لمجلس الوزراء
- المديرية العامة للامن العام/ للاطلاع والتنسيق مع البلديات ومع المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في ما خص الجمعيات
- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
- المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية
- المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين/ للاطلاع والمقتضى في ما خصكم بشأن الجمعيات
- المديرية العامة للاحوال الشخصية

١٢ ايار ٢٠٢٣

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

NB779

م.ص/٤٠٢

لابلاغ القائمقاميات
- **جانب محافظة مدينة بيروت**
- **جانب محافظة جبل لبنان**
- **جانب محافظة لبنان الشمالي**
- **جانب محافظة عكـــار**
- **جانب محافظة لبنان الجنوبي**
- **جانب محافظة البقاع**
- **جانب محافظة بعلبك - الهرمل**
- **جانب محافظة النبطية**

٢ أيـار ٢٠٢٣

نظرًا للظروف الراهنة التي تمرُ بها البلاد حول تأثير وضع النازحين السوريين،
وحرصًا على المصلحة الوطنية العليا،
وحيث أنّ مقاربة هذا الملف تستوجب إتخاذ أعلى الدرجات التنسيق بين كافة الجهات الادارية والأجهزة الامنية المعنية،
وحيث أنّ المديرية العامة للأمن العام كانت قد أنشأت قاعدة بيانات عام ٢٠٢٠ لاحصاء النازحين السوريين على كامل الأراضي اللبنانية، وذلك عبر إشراك البلديات في إدخال المعطيات على البرنامج الالكتروني الذي أنشأته،
وحيث أنّ هذا الموضوع لم يلقَ التعاون المطلوب من قبل قسم كبير من البلديات،
وعطفًا على الاجتماع التنسيقي الذي عُقد في السراي الحكومي نهار الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠٢٣ برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء،

لذلـــك،

يُطلب الى المحافظين الإيعاز الى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات والتي يتواجد فيها نازحون سوريون إعتماد ما يلي:

- إطلاق حملة مسح وطنية لتعداد وتسجيل النازحين السوريين لدى البلديات والقرى التي لا يوجد فيها بلديات، بُغية تسوية أوضاع إقامتهم في لبنان تحت طائلة إتخاذ التدابير القانونية المناسبة.
- قيام البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات بتسجيل كافة النازحين السوريين المقيمين ضمن نطاقها ومنحهم إفادات بذلك، واعتماد قاعدة البيانات لدى المديرية العامة للامن العام لإدخال المعلومات عليها استنادًا الى القرص المدمج المعدّ من قبل المديرية العامة للأمن العام (والمُرفق ربطًا نسخة عنه).
- الطلب الى كافة المخاتير عدم تنظيم أي معاملة أو إفادة لأي نازح سوري قبل ضم ما يُثبت تسجيله.
- التشديد على كافة المواطنين بعدم تأجير أي عقار (سواء سكني أو تجاري) لأي نازح سوري قبل التثبت من تسجيله لدى البلدية وحيازته على إقامة شرعية في لبنان.
- اجراء مسح ميداني لكافة المؤسسات واصحاب المهن الحرة التي يديرها النازحون السوريون والتثبت من حيازتها التراخيص القانونية.

للاطلاع والعمل بمضمون ماورد أعلاه وإفادتنا عن النتيجة%

بيروت، في: ٢ أيـار ٢٠٢٣

وزير الداخلية والبلديات
بسام مولوي

تبلغ نسخة لجانب:
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- المفوضية العامة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
- المديرية العامة للأمن العام/ **للاطلاع والتنسيق مع البلديات والافادة%**
- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
- المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية
- المديرية العامة للأحوال الشخصية